

من وزير الاقتصاد والمالية
إلى

الموضوع : طلب توضيحات حول الخصم من المورد

المرجع : مكتوبكم بتاريخ 13 فيفري 2014

لقد طلبتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه معرفة نسبة الخصم من المورد المستوجبة على المبالغ الراجعة للشركة التونسية بين المهنيين للمقاصة وإيداع الأوراق المالية مبينين أنّ الشركة المذكورة تتقاضى عمولات ليس مقابل التصرف في محافظ أوراق مالية بل خاصة مقابل الخدمات التالية :

- مسك حسابات إصدار الأوراق المالية وتنتقى مقابل ذلك عمولات بعنوان حقوق الإدراج والانخراط السنوي وحقوق حسابات الأوراق،
- توزيع فوائد وإرجاع أصل رأس المال لرقاع الخزينة والصناديق المشتركة للديون والقروض الرقاعية بنفس الطريقة،
- تمكين الشركات، خلال عمليات الترفيع في رأس المال، من مسك محاسبة الأسهم الجديدة ومن المبالغ المكتتبة في الزيادة في رأس المال،
- إنجاز عمليات أخرى تدخل في إطار القيام بنشاطها.

جوابا، يشرفني إعلامكم أن المبالغ الراجعة للشركة التونسية بين المهنيين للمقاصة وإيداع الأوراق المالية تخضع للخصم من المورد بنسبة:

- 1.5% إذا كانت تساوي أو تفوق 1000 دينار وذلك إذا تم دفعها مقابل إسداء الشركة لخدمة لفائدة حرفائها وذلك على غرار المبالغ المدفوعة مقابل مسك حسابات الإصدار والإدراج والانخراط السنوي ومقابل تمكين الشركات، خلال عمليات الترفيع في رأس المال، من مسك محاسبة الأسهم الجديدة ومن المبالغ المكتتبة في الزيادة في رأس المال،

- 15% بالنسبة إلى المبالغ التي تدفع بعنوان العمولات على معنى الفصل 601 من المجلة التجارية الذي يقتضي تصرف الوكيل باسمه الخاص لفائدة الموكل وبأمر منه.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسّلام

عن وزير الاقتصاد المالية

وبتفويض منه

المدير العام

والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي